اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٢٨٠	١٢٩٠
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٠٠	١٩٢٥
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

سوق المواد الانشائية

المادة	الوحدة القياسية	السعر بالدينار
السمنت العادي	طن	١٩٠٠٠٠
السمنت المقاوم	طن	٢٦٥٠٠٠
السمنت الابيض	طن	١٧٠٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٥٠٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٠٠٠٠٠
شيش التسليح	طن	٩٥٠٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	٨٠٠
بورك الاهلية	طن	١٤٠٠٠٠

جدوى تأهيل المشاريع الصناعية في القطاع الخاص العراقي

(٢-٢)

باسم جميل انطون-نائب رئيس اتحاد رجال الاعمال العراقيين

تماشيا مع ما طرحناه في التعاطي مع وثيقة العهد الدولي بما يعزز السير نحو اقتصاد السوق وتجنيب الاندفاع العشوائي غير المخطط عبر تقليد تجارب الدول التي سبقتنا في هذه العملية من خصخصة و غيرها من الاصلاحات الاقتصادية التي تهدف بالأساس الى كفاءة الاداء الاقتصادي للمشاريع و تحديد دور الدولة الاقتصادي و وضع أطار قانوني واضح يبتعد عن الاجتهادات الفردية مقترحين الاقدام على مايأتي :

١ – اشراك القطاع الخاص العراقي عبر منظماته الاقتصادية الفاعلة في سن و تشريع القوانين الاقتصادية التي تهم نشاط القطاع تماشياً مع نهج الدولة المعلن في سير العملية الديمقراطية و سن قوانين تتلاءم مع الوضع الجديد في البلد و في مقدمتها كان تشريع قانون الاستثمار المرقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦.

٢ – توفير الجو الامني الملائم و خاصة في المناطق الصناعية و الحد من سطو العصابات على المناطق الصناعية وغيرها.

٣ – بناء المدن الصناعية الحديثة و تأهيل المناطق الصناعية القائمة من بنى تحتية و طاقة كهربائية و وسائل اتصالات.

٤ – صياغة قانون تنمية صناعية جديد يتلاءم مع الواقع الصناعي للبلد بدل قانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨ لرفع الغبن عن الصناعي و تخفيف الضرائب و الرسوم، و الرسم الكمركي من المواد الاولية المستوردة للصناعة و الاعفاء من ضريبة المهنة و ايقاف كل الابتزازات التي تمارس بحق الصناعيين.

٥ – تقديم القروض الميسرة و بفوائد رمزية لا تتجاوز (٣٪) للقروض الصناعية مع تقديم تسهيلات بالرهن بضمان المشروع و تفعيل دور المصارف المختصة خاصة المصرف الصناعي.

٦ – اعادة تشكيل صندوق دعم التنمية التابع لوزارة التخطيط و تفعيل دوره و بهيئة جديدة تستوعب الظروف الجديدة و بمساهمة فعالة من المنظمات الاقتصادية الممثلة للقطاع الخاص، اتحاد رجال الاعمال، اتحاد الصناعات.. وغيرها، وضخ مبالغ تتناسب مع حاجة القطاع الخاص و بشروط مناسبة و بضمانة المشروع نفسه.

٧ – ان عملية التحول نحو اقتصاد السوق و خصخصة مشاريع وزارة الصناعة بشكل متدرج هو الطريق الاسلم لحين نضوج القطاع الخاص العراقي، وتجنب العشوائية في عملية الخصخصة بطريق مايسمى بالصدمة، مع اعادة الهيبة للاقتصاد العراقي و توسيع قاعدته.

٨ – العمل بشكل حاد وعملي على كبح التصاعد المخيف لمعدلات التضخم للحفاظ على القوة الشرائية للعملة الوطنية، لمنع تآكل رؤوس اموال الصناعيين و رجال الاعمال، و ايقاف الزيادات العشوائية غير المدروسة للرواتب و تأثيراتها السلبية على الاسواق و القطاع الخاص.

٩ – العمل على خلق بيئة استثمارية مناسبة قانونية، مع تبديل وتطوير بعض قوانين الشركات و الدخل على سبيل المثال.

١٠ – تفعيل دور القطاع المختلط و تقديم الدعم الكامل له بأعتباره احدى ركائز الصناعة الوطنية و البديل الامثل لعملية الخصخصة، ولاشباع السوق المحلية بكثير من السلع الصناعية المستوردة.

١١ – العمل على اعادة تأهيل المشاريع الصناعية المتوقفة و المتعثرة لتساهم في عملية الانتاج الوطني و القضاء على البطالة و ايقاف هجرة الكادر الوسطي الى خارج العراق.

١٢ – ايقاف التدفق العشوائي للسلع والبضائع الاجنبية من الدول المجاورة والتي تتوفر مثيلاتها في الانتاج الصناعي المحلي و اخضاع كل هذه السلع لقوانين التقييس و الرقابة الصحية و السيطرة النوعية، و اخضاعها للرسوم الكمركية و التنسيق مع وزارة التجارة في ذلك.

١٣ – اعفاء المشاريع الصناعية من الرسوم الكمركية للمواد الاولية الداخلة في الصناعة، وكذلك الاعفاء من ضريبة الدخل و جميع الرسوم الاخرى لمدة لا تقل عن ١٠ سنوات لحين تأهيل هذه المشاريع و سن قوانين محفزة ومشجعة لهذا القطاع.

١٤ – شمول القطاع الصناعي الخاص بالتخصيصات المالية و المنح المقدمة للعراق من الدول المانحة بموجب مؤتمر مدريد و طوكيو و الافادة من خبرات الدول الصناعية و مؤسساتها لتنمية القطاع الخاص ورفع مستوى خبراته الادارية و الفنية والمهنية عبر دورات متواصلة الى جانب الحكومة، و الحد من الفساد الاداري و المالي المستشري في البلد و ظاهرة البيروقراطية و المحسوبية في العمل.

١٥ – اجراء مسح ميداني صناعي لجميع الصناعات وفي شتى انحاء العراق، لتشخيص المشاكل والمعوقات و بالتالي الاحتياجات الضرورية و من اجل استفادة هذه المشاريع لرفع كفاءتها الانتاجية.

١٦ – السماح للشركات والمشاريع الصناعية بدخول أمتيازات (روبالتي) نوعية مع الشركات الصناعية الكبرى لغرض الحصول على العلامة التجارية، وكذلك مراكز البحوث لغرض الحصول على تكنلوجيا حديثة في الصناعة لكي يلحق العراق بركب الدول التي سبقته بذلك، الهدف منها تطوير الانتاج نوعاً و كماً خاصة الصناعات البتروكيمياوية.

١٧ – اعادة توزيع الخارطة الجغرافية للصناعة العراقية للقطاعين العام والخاص و مراعاه المناطق الفقيرة التي حرمت من المشاريع الصناعية خاصة كردستان، والمنطقة الجنوبية في العهد السابق.

١٨ – العمل على الاستفادة من امكانيات المنظمات الدولية في تطوير و تأهيل الصناعيين في القطاع الخاص عبر دورات تأهيلية متوالية لغرض رفع المستوى الصناعي و اللحاق بركب صناعيي الدول المجاورة و تطوير منظمات المجتمع المدني المهنية للقطاع الخاص لغرض مساهمتها في وضع ستراتيجية عملية لتطوير هذا القطاع و رفع مستواه الفكري و العلمي.

و يعد هذا التأهيل و الاستعراض للقطاع الصناعي عامة والقطاع الخاص بشكل رئيسي لابد لنا من ان نستعرض الجدوى الاقتصادية من تأهيل هذه المشاريع فى الاقتصاد العراقي، خاصة ان برنامج الحكومة المعلن هو اعطاء دور رئيسي لاحقاً للقطاع الخاص... و أننا نعتقد بان اي عملية اغفال لدور القطاع الصناعي في النهوض بعملية التنمية و المساهمة الفعالة في تنشيط الاقتصاد، انما هو اللقاء مع الارهاب الاقتصادي الذي يعرقل عملية التنمية المستدامة في البلد، ان ما ورد من اهمال في وثيقة العهد الدولي للقطاع الصناعي انما يؤدي الى دق اسفين في نعش الصناعة العراقية، احدى ركائز الاقتصاد العراقي بكل قطاعاته.

و يمكن تلخيص جدوى تأهيل المشاريع الصناعية في القطاع الخاص و كما يلي :

اولاً –الحد من ظاهرة البطالة المستشرية في البلد و البالغة اكثر من ٥٠٪ حيث يبلغ عدد المشاريع الصغيرة و المتوسطة العاملة في البلد اكثر من (٣٤) الف مشروع مسجلة لدى اتحاد الصناعات العراقي و مديرية التنمية الصناعية و اكثر من ثلاثة اضعاف هذا العدد منتشر على شكل ورش صغيرة غير مسجلة، لامكانية استيعاب هذه المصانع اكثر من (٩٠٠) الف عاطل عن العمل بين من رمى نفسه بين احضان الارهاب او تحول الى متسول غير منتج او فرد كسول يتلقى حسنات شبكة الحماية الاجتماعية، كما ستعمل على انعاش المناطق السكانية المجاورة للمناطق الصناعية وتعمل على رفع مستواها الاقتصادي و الاجتماعي، و كذلك ستعمل على تحويل ملايين العراقيين من افواه اكلة الى ايادي منتجة.

ثانياً –ان العراق مقبل على نهضة عمرانية اسكانية حيث ستبلغ حاجة العراق الى وحدات سكنية لغاية نهاية عام ٢٠١٠ الى (٥،٣) مليون وحدة سكنية أي ان (٤٥٪) من الشعب العراقي لا يمتلك اي مأوى ملائم، ان توفير المواد الانشائية من طابوق، سمنت، بلوك، كاشي شتايكر، ابواب و شبابيك، جص، وغيرها من المواد الانشائية اغلبها تنتج في معامل القطاع الصناعي الخاص و التي يصعب استيرادها وذلك لثقل وزنها، اضافة الى توفر المواد الاولية الانشائية في جميع انحاء العراق من اقصى الشمال الى اقصى الجنوب.

ثالثاً –العمل على استيعاب الايادي العاملة المتوفرة في مشاريع و معامل القطاع العام الفائضة عن الحاجة، خاصة بعد الاقدام على عمليات الخصخصة المنوي القيام بها لاحقاً، حيث سيكون هذا الكادر هو المغذي لكل العمليات الانتاجية، وبذلك سوف تتوسع قاعدة القطاع الخاص ويتحقق جزء من مقولة التكامل بين القطاع العام و الخاص في العمالة و توفير الكادر الفني لمشاريع القطاع الخاص، كما سيعمل على تجميع الكادر الوسطي المشتت في الدول المجاورة و لم واستيعاب الكادر الفني العاطل من منشآت التصنيع العسكري و الاستفادة من خبراته و خبرات و علماء المؤسسات المعنية.

رابعاً –ان القطاع الخاص الصناعي هو القطاع الرائد لسائر القطاعات الاقتصادية الاخرى و لحركة السوق، لما يتمتع به الصناعيون من تنظيم و وعي و تخطيط في عملهم، بما يتطلب الاستثمارات الصناعية استثمارات طويلة الامد و تربطه بالوطن و ذات عمق واسع

خامساً –ان القطاع الخاص الصناعي يستطيع ان يبني علاقات اجتماعية و طيدة علمية متطورة داخل المجتمع بحكم الاحتكاك بين العاملين و الكادر الفني و بذلك يكون انتماؤه للوطن اقوى من جميع شرائح المجتمع من القطاع الخاص.

العمل على الاعتبار لما يتمتع به القطاع الخاص الصناعي من مرونة واسعة في العمل خارج الروتين الحكومي، فهم اقدر على جذب الاستثمارات الصناعية في البلد و تفعيل قانون الاستثمار و الذي يعتبر ذا جدوى اقتصادية للبلد من ناحية جذب التكنلوجيا الحديثة المتطورة، وتدريب العاملين و الدخول في شراكات وطيدة مع المستثمر الاجنبي فهو اكثر ثقة من الدولة في ذلك.

سابعاً –يشكل القطاع الصناعي الخاص قوة اقتصادية صناعية رصينة بوجه الاحتكارات الاجنبية التي تحاول سحق الصناعة الوطنية، وتقف وحدة صلدة الى جانب القطاع العام، و ذلك عبر منظماته الرصينة، كاتحاد الصناعات العراقي و اتحاد رجال الاعمال و تجربة السنوات السابقة تشهد بذلك في صناعات النسيج و الجلود و الصوابين والزيوت... وبذلك ستكون جاهزة لعملية الخصخصة في شراء المشاريع الوطنية والحد من زحف الرأسمال الاجنبي على الصناعات الوطنية و الهيمنة عليها.

وسيعمل القطاع الصناعي الخاص على تشجيع الانتاج الزراعي المرتبط بالصناعة و يوقف تسرب المواد الاولية التي تصدر للخارج من زراعية وحيوانية، كالجلود و الاصواف.

فيما تساهم صناعة القطاع الخاص في تقليل اعتماد الاقتصاد العراقي على سلعة واحدة و هي النفط، فيما تعمل على المساهمة في الناتج القومي المحلي، حيث كان القطاع الخاص الصناعي الى جانب القطاع العام يساهم بما لايقل عن (١٣٪) من الدخل القومي لعام ١٩٨٨،

كما تعمل الصناعة العراقية على خلق حركة عمل و انتاج و بذلك تقلل من تسرب العملة الاجنبية الى خارج البلد والحد من الاستيرادات العشوائية.

من جانب آخر –تعمل على خلق فرص المنافسة مع مثيلاتها من منتجات القطاع العام والمختلط و بذلك تعمل على تحسين ورفع مستوى ونوعية الانتاج و تقليل الكلف، كما تعمل على خلق التكامل مع القطاع العام في السلع التي ينتج موادها الاولية الاستهلاكية التي لا يقدم عليها القطاع العام الصناعي و الغاء مفهوم ان انتعاش القطاع العام يعني الموت للقطاع الخاص و بالعكس، و ضرورة خلق حالة التعاشق بين القطاعين و تطوير الثقة بينهما.

غرفة تجارة بابل تشارك في معرض تجاري تركي

بابل/اقبال محمد

شكلت غرفة تجارة محافظة بابل لجنة استشارية من عدد من التجار القدامى في المحافظة بهدف تقديم المشورة والرأي بما يخدم تطوير العمل التجاري في المحافظة.

وتتألف اللجنة من ١٠ تجار سيتولون تقديم الدراسات والمقترحات الى مجلس إدارة الغرفة لتطوير العمل التجاري ووضع اليات جديدة لذلك.

وعلى صعيد قريب شاركت غرفة تجارة بابل في معرض اعمار العراق الثاني الذي اقيم في محافظة غازي عينتاب التركية مؤخرا.

وقال المهندس صادق الفيحان رئيس غرفة بابل ان الغرفة وفرت تسهيلات للتجار المشاركين في المعرض من خلال تحملها نصف اجور المشاركة من نقل ومنام وطعام مبينا ان وفد الغرفة ضم ١٩ تاجرا وهي اكبر مشاركة لغرفة تجارة عراقية في معرض من هذا النوع.

واوضح ان تجار بابل وقعوا عقودا تجارية في مجالات تجارة الاجهزة الكهربائية والالكترونية والمواد الغذائية والملابس مشيرا الى ان الوفد المشارك اطلع على العروض التي سوف تساعد تجار بابل في تطوير قابليتهم التجارية وكيفية التعاقد مع الشركات الاجنبية وتنظيم العقود وتحديد مايحتاجه السوق من السلع.

يذكر ان الغرفة تسعى حاليا لاستكمال التحضيرات النهائية للمشاركة في معرض سورية الخاص بالمواد الانشائية ومواد البناء ومعرض لبنان الذي سوف يختص بالتجارة الحرة والمعلومات

النقد الدولي يحذر من حمى الاندماجات على أسواق المال

برلين / رويترز

حذر مدير صندوق النقد الدولي رودريغو راتو قادة قمة دول الثماني أمس من مخاطر حمى الاندماجات الحالية على أسواق المال العالمية، وطالبهم بضرورة مراقبة أسواق المال في بلادهم برغم التوقعات الإيجابية بشأن النمو الاقتصادي العالمي.

وقال راتو قبيل اختتام قمة الثماني بألمانيا إن هذه الاندماجات الكبيرة التي تشهدها البورصات العالمية الرئيسية حاليا قد تشكل تهديدا في المستقبل، حيث لا تكون تلك الاندماجات فاعلة أو مربحة بالمقارنة مع قيمة صفقاتها. خاصة في القطاع الخاص.

في الوقت نفسه أكد المدير العام لمنظمة التجارة العالمية باسكال لامي في أثناء انعقاد قمة مجموعة الدول الثماني أن الخلافات حول جولة الدوحة لتحرير التجارة العالمية بدأت تتقلص.

لكن لامي قال إنه ينبغي على الدول النامية زيادة تخفيف القيود المفروضة على السلع الصناعية.

وفي السياق دعا زعماء مجموعة الثماني أمس إلى استكمال جولة الدوحة لتحرير التجارة في إطار محادثات منظمة التجارة العالمية، وحثوا في بيانهم الختامي جميع أعضاء المنظمة على إظهار مرونة بناءة من أجل إنجاح محادثات التجارة.

وتنقسم الدول النامية الرئيسية بشدة بشأن نطاق خفض التعريفات المفروضة. فقد تعرضت الأرجنتين والبرازيل والهند لانتقادات قوية من الدول الغنية على خطة من شأنها تحجيم التخفيضات التي سيتعين على الدول النامية عرضها في إطار أي اتفاق.

واختلف أيضا عدد من أعضاء منظمة التجارة العالمية الأفقر - ومنهم تشيلي والمكسيك- مع موقف الدول النامية بقولهم إن خطتهم لن تؤدي مطلقا إلى التوصل لأي اتفاق.

ولا يزال يتعين أن تقبل الولايات المتحدة بإجراء خفض أكبر للدعم الزراعي، في حين ينبغي على الاتحاد الأوروبي واليابان تعزيز الجهود إزاء فتح الأسواق الزراعية.

في ختام تعاملات الأسبوع

النفط يهبط أكثر من دولارين بعد تراجع حدة غونو

لندن / وكالات

هبطت أسعار النفط أمس في آخر تداولات الأسبوع الماضي بأكثر من دولارين، وذلك بعد تراجع حِدة الإعصار غونو الذي اجتاح عُمان دون الإضرار بمنشآتها النفطية.

فقد انخفض سعر مزيج برنت في لندن أكثر من دولارين إلى ما دون ٦٩ دولارا للبرميل بعد موجة بيع في أسواق المعادن والأسهم، وبعد انحسار تهديد الإعصار غونو بما سمح لعمان باستئناف صادرات النفط.

وأنهى برنت التعاملات منخفضا ٢,٦٤ دولار إلى ٦٨,٦٠ دولارا للبرميل، بعدما ارتفع الخميس مقتربا من أعلى مستوياته في تسعة أشهر ومتجاوزا ٧١ دولارا، بعد مخاوف من أن يعطل الإعصار إنتاج عُمان من النفط.

كما تراجع الخام الأميركي ٢,١٧ دولار إلى ٦٤,٧٦ دولارا للبرميل.

واستأنف ميناء الفحل العماني تصدير ٦٥٠ ألف برميل يوميا من الخام بعد إغلاقه ثلاثة أيام بسبب الإعصار.

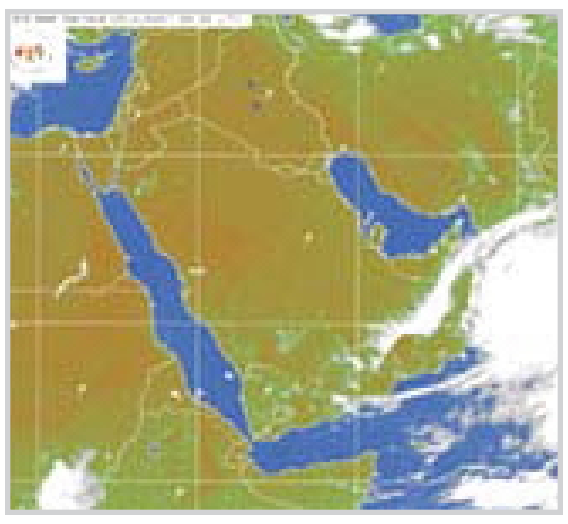

ويرى محللون أن اضطراب تدفق النفط في نيجيريا سيحد من هبوط الأسعار.

إنشاء مصنع لانتاج الدبس في المدحتية

بابل/الصدى

تمت المباشرة بإنشاء معمل لصناعة الدبس بكلفة ٣٩٠ مليون دينار .

ويتألف المصنع من خط إنتاجي واحد لصناعة الدبس وتعليبه ويعد أول مشروع إنتاجي بتمويل الجانب الأمريكي في المدحتية وسيشيد على ارض مساحتها دونم واحد على إن تتولى إدارة الناحية الاشراف على المصنع وادارته.

ومن المؤمل اضافة خط إنتاج ثان في حالة توفر الدعم المادي المطلوب .